

عصام نصار*

فلسطين: سايكس - بيكو في سياق

المخيلة والسياسة البريطانية

بلغت المنافسة الاستعمارية بين دول أوروبا العظمى ذروتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتعاضمت بعد بروز قوى جديدة ممثلة في ألمانيا أساساً، وإيطاليا، بعد تشكيل الدولة القومية في كل منهما (١٨٧١)، ودخول الولايات المتحدة حلبة المنافسة لاحقاً، وخصوصاً في شرق آسيا. وفي الوقت ذاته، كانت الدولة العثمانية تعيش أسوأ أزماتها السياسية والاقتصادية؛ فاتفاقية السلام التي تلت حرب القرم، أعطت فرنسا حقوق التدخل في شؤون السلطنة الداخلية، الأمر الذي فسح في المجال أمامها لإرسال قوات تابعة لها إلى جبل لبنان بعد مجازر سنة ١٨٦٠، كما أعطت دولاً أخرى حقوقاً للتدخل أقل. وقد تعاضم الأثر الروسي في الداخل العثماني، وخصوصاً في فلسطين والبلقان.

الفردى للسلطنة بعد مرور عام على بدء عمل المجلس. وفي عهد عبد الحميد خسرت الدولة مناطق شاسعة من أراضيها على يد الاستعمار الأوروبي وحركات التحرر الوطني (مصر؛ صربيا؛ اليونان؛ بلغاريا؛ البوسنة). وبعد الثورة الدستورية في سنة ١٩٠٨، وخلق السلطان عبد الحميد عن السلطة في سنة ١٩٠٩، شهدت أراضي الدولة انفتاحاً

مقدمات للحرب العظمى في الديار العثمانية

مرت الدولة العثمانية بعدة تغيرات في إثر التعديلات الإدارية التي أدخلتها سياسات الإصلاح المعروفة بـ "التنظيمات"، وكان ذروتها إعلان الدستور، وبدء عمل أول برلمان (مجلس المبعوثان) في تاريخ الدولة، وإن كان عمره قصير الأجل. فقد علق السلطان عبد الحميد الثاني عمل المجلس، واتجه إلى الحكم

* أكاديمي ومؤرخ فلسطيني.

على منع الحريات العامة، وبداية قمع
عثماني تُوّج بإعدامات القوميين العرب في
ساحات المدن الكبرى.

فلسطين في المخيلة البريطانية خلال القرن التاسع عشر

كانت فلسطين - أسوة بغيرها من بلاد
الشام - قد خضعت لحكم السلطنة العثمانية
منذ العقد الثاني من القرن السادس عشر.
ولئن كان الحكم العثماني مستقراً إلى حد
بعيد خلال القرون الثلاثة الأولى، فإن القرن
التاسع عشر شهد أحداثاً جساماً تركت أثراً
عميقاً في علاقة هذا البلد بدول أوروبا
العظمى. وعلى الرغم من أن الحملة الفرنسية
على مصر، ومحاولة احتلال فلسطين في
بداية القرن، قد فشلتا، فإن أثرهما في مصر
كان له تبعات على فلسطين، ربما أهمها
احتلال قوات إبراهيم باشا فلسطين وعموم
بلاد الشام في سنة ١٨٣١.

فقد فتحت حملة إبراهيم باشا البلاد في
وجه القوى الأوروبية، والتي كانت على هيئة
بعثات تبشيرية، أو قنصليات أوروبية في
القدس وبيروت، ولا سيما القنصلية
البريطانية في سنة ١٨٣٨، وما صاحبها من
نشاط لجمعية لندن لنشر المسيحية بين
اليهود. وكان النشاط البريطاني متأثراً بنوع
مبكر من الصهيونية المسيحية التي نادت
بفكرة تجميع اليهود في فلسطين وتنصيرهم
إعداداً لعودة المسيح.

ومع أن فلسطين عادت إلى السيطرة
العثمانية في سنة ١٨٤٠، إلا إن العثمانيين
لم يتمكنوا من إيقاف سياسات فتح
القنصليات في القدس. وقد شهدت الأعوام
الأولى بعد العودة العثمانية افتتاح قنصلية

نسبياً في حرية التنظيم السياسي وحرية
الصحافة، وخصوصاً في ولاية بيروت
ومتصرفية القدس، فدارت حوارات سياسية
باللغة العربية بشأن مستقبل الدولة ومستقبل
العرب فيها.

لكن انقلاب الباشوات الثلاثة (أنور وطلعت
وجمال) في سنة ١٩١٣، وما رافقه من
تصاعد في الخطاب القومي التركي الطوراني
غيّر الاتجاه، فشرع في التصييق على
الحريات الصحافية في جميع أرجاء السلطنة،
بما فيها صحافة بيروت.

وجاء انقلاب الباشوات الثلاثة بعد حربَي
البلقان واليونان، واستعمار إيطاليا لليبيا
(طرابلس وبرقة)، وهي أحداث وقعت كلها
خلال الفترة ١٩١١ - ١٩١٣، وذلك قبيل بداية
الحرب العظمى في سنة ١٩١٤، والتي لم يطل
حياد السلطنة فيها، إذ دخلت الحرب بعد شهر
فقط من بدايتها إلى الجانب الألماني -
النمساوي. وبذلك، أعلن إلغاء الامتيازات
الأجنبية التي شكلت سابقاً عبئاً على الدولة،
عبر السماح لكل من روسيا وفرنسا وبريطانيا
بالتدخل في شؤون السلطنة الداخلية،
وخصوصاً في مناطق بلاد الشام.

وشكّل دخول الحرب وما رافقها من إلغاء
الامتيازات الأوروبية المبرر الذي احتاجت
إليه كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا للتنصل
من التزاماتها السابقة بالحفاظ على الدولة
العثمانية، حتى لو كانت دولة ضعيفة. وفي
الوقت عينه، شكّل دخول الدولة الحرب عبئاً
غير مسبوق على الشعوب العثمانية، بما فيها
العرب، إذ جرى تجنيد الشبان قسراً فيما
عُرف بالسفربرك، وتم تدمير البنية
الاقتصادية على ضعفها، وتحويل المحاصيل
الزراعية لتصب في اقتصاد الحرب، علاوة

وتزايد الاهتمام العلمي والأثري بفلسطين، وارتبط ذلك بالمحاولات الجديدة لتفسير الكتاب المقدس بناء على فهم جغرافيا الأرض المقدسة، وهو اتجاه جديد في دراسة اللاهوت في العالم البروتستانتي كان آخذاً في الانتشار. وساعدت هذه العوامل وغيرها في بروز "صرعة" جديدة تتمثل في تزايد عدد كتّاب سير الرحلات إلى الأراضي المقدسة، فقد أُحصي ما لا يقل عن ٣٠٠ كتاب صادر في لندن في النصف الثاني من القرن، جلّها مخصص لرحلات مؤلفيها إلى فلسطين. وتمتاز عناوين الكتب بأنها استلهمت دوماً مخيلة كتّابها الدينية؛ ومن هذه العناوين على سبيل المثال لا الحصر: "على خطى المسيح في الأرض المقدسة"، و"الكتاب والأرض"، و"سفرات في يهودا"، وغيرها.^٢ لكن الأهم من عناوين الكتب هو محتواها، وهنا نجد أن درجة عالية من التداخل النصي (intertextuality) موجودة فيها؛ فالعديد من الكتب استندوا في سفراتهم والأماكن التي زاروها إلى من سبقهم من الكتّاب، وأعادوا إنتاج نصوص تكاد تكون نسخاً عما قرأوه في الكتب السابقة. وليس هناك مجال في هذه الدراسة لإجراء مقارنات نصية، فقد سبق أن كُتب عن هذا الموضوع في دراسات أخرى.^٣ لكن ما يهمني لفت النظر إليه في هذا السياق، هو أن هذا الاهتمام الأوروبي الشعبي بفلسطين، الذي كان في تصاعد مستمر - وإن كان ذا أهمية كبرى لفلسطين - والذي دخل المخيلة البريطانية خاصة، والأوروبية عامة، يختلف إلى حد بعيد عما كانت عليه الحال في القرون السابقة. فالمخيلة الجديدة كانت تضع فلسطين - على نحو مكثف - ضمن التراث التاريخي الأوروبي، وتمظهرها كأنها

فرنسية وأخرى أميركية في المدينة، وكان للإصلاحات العثمانية المعروفة بـ "التنظيمات" دور في ذلك. كانت فلسطين في لبّ الاهتمام الأوروبي، وجزءاً من الصراع بين الدول العظمى آنذاك. ففي خمسينيات القرن التاسع عشر، نشب الخلاف الروسي - الفرنسي بشأن السيطرة على الأماكن المسيحية المقدسة، والذي وجد حلّه في اتفاقيات الستاتس كو (status-quo) الموقعة في إثر حرب القرم في سنة ١٨٥٦، والتي جرى بموجبها تقاسم الكنائس الكبرى - وخصوصاً كنيسة القيامة - بين الأورثوذكس والكاثوليك برعاية روسيا وفرنسا، فأخذت كل منهما على عاتقها حماية إحدى الطوائف، وتُركت بريطانيا خارج اللعبة، الأمر الذي دفعها إلى أن تدّعي تمثيل المصالح اليهودية في القدس وغيرها، أسوة بتمثيل روسيا للأورثوذكس، وفرنسا للكاثوليك.^١ ونشطت الحملات الأثرية البريطانية في فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما نشطت حركة التبشير البروتستانتية، ليس ضمن السياق اليهودي فحسب، بل ضمن صفوف المسيحيين العرب أيضاً. وفي المسار ذاته، نشطت البعثات الروسية التي أسست عدداً من المدارس في فلسطين. وشهدت فلسطين القرن التاسع عشر اهتماماً متزايداً من السياح الأجانب، ولا سيما البريطانيين، وربما يكون للتطور الصناعي المتعلق بالسفر البحري، ولبروز السياحة كمفهوم، دور مهم في هذا. لكن لا يمكن إغفال زيادة الاهتمام الإنجيلي والتوراتي بالأرض المقدسة، وخصوصاً في إثر انتشار الحركات الألفية التي كانت تُعدّ لنهاية العالم القريبة، ولعودة المسيح الثانية.

مرتبطة بأوروبا أشد الارتباط. وقد مثلت الحالة البريطانية خير مثال لاختراع مخيلة تاريخية خاصة بفلسطين، أدت - كما اتضح جلياً في المدة التي تلت الحرب العظمى - دوراً أساسياً في تحديد مفهوم ماهية فلسطين جغرافياً، ومستقبلها السياسي. فالمسح الجغرافي الشامل الذي قامت به بعثة بريطانية في ستينيات القرن التاسع عشر، بقيادة الكابتن تشارلز وورين، وبرعاية ودعم صندوق اكتشاف فلسطين (Palestine Exploration Fund)، أعلن بصراحة أن الهدف النهائي هو استعمار بريطانيا لفلسطين. فقد كتب وورين في سنة ١٨٧٥ أن المسح جرى "بغشاء من النية المبيتة لإحضار اليهودي [إلى فلسطين]، فهو الذي سيحتل هذا البلد ويحكمه." ومن الجدير بالذكر أن حدود فلسطين في المسح الذي أجراه وورين تطابقت مع ما ورد في الكتاب المقدس في عهده القديم والجديد، ولم تقتصر على حدود متصرفية القدس الشريف العثمانية آنذاك، وهذه الحدود ستطابق مع حدود فلسطين، وفق وثيقة إعلان الانتداب البريطاني لاحقاً. وفي السنة نفسها التي كتب فيها وورين ما سبق، وفي اجتماع للصندوق المذكور، أعلن أسقف يورك ويليام طومسون: "إن هدفنا [أي هدف صندوق اكتشاف فلسطين] من الالتفات إلى فلسطين، هو أنها بلدنا"، مضيفاً أنه استخدم هذا المصطلح مسبقاً، ويرفض أن يستخدم غيره.° فقد كانت كل من فرنسا وروسيا تعلن بصراحة أهمية فلسطين بالنسبة إليها، ولم تكن بريطانيا - كبلد بروتستانتى - في وضع يسمح لها بإعلان ذلك بالثقة الكاثوليكية والأورثوذكسية ذاتهما المتاحتين

للإمبراطوريتين المتنافستين، وكان عليها أن تختلق "رعايا" تتولى حمايتهم في فلسطين العثمانية، كي تقوم بدور فيها آنذاك، وهذا ما قدمته "جمعية لندن لنشر المسيحية في صفوف اليهود" لبريطانيا. فقد كانت هذه الجمعية فاعلة في سياسة بريطانيا تجاه فلسطين، وكان لها أعمق الأثر في إنشاء القنصلية البريطانية في القدس في سنة ١٨٢٨، وتعيين أول قنصل فيها وهو عضو في الجمعية. هذا كله سبق تأسيس الحركة الصهيونية التي طالبت بفلسطين وطناً قومياً لليهود، والدليل على ذلك الرواية التي كتبها بنجامين دزرائيلي الذي سيصبح رئيس حكومة بريطانيا لاحقاً، والتي تطالب الشخصية الرئيسية فيها بوطن قومي لليهود في أرض الميعاد.^٦

لكن المخيلة الشعبية والخطاب الثقافي، بما فيهما من اختراع لذاكرة جماعية، ليسا كافيين لجعل الدول تتبنى سياسات جديدة بالضرورة، غير أن الوضع يختلف إذا ما وجدت للدولة مصالح استعمارية تتشابه مع المخيلة الجمعية، لأنه عندها سيكون أسهل للدولة أن تتبنى خطاباً سياسياً، وتجند الدعم الشعبي له. وكانت المصالح الاستعمارية في حالتنا هذه هي حجر الأساس للمشروع البريطاني لفلسطين، إلا إن المخيلة التوراتية - الإنجيلية استمرت في أداء دور مهم في سياق السياسة البريطانية، كما سنرى في الجزء التالي من هذه المقالة.

سياسة بريطانيا تجاه فلسطين

العثمانية في إبان الحرب

لا يمكن فصل سياسة بريطانيا الفلسطينية عن جل سياساتها تجاه الدولة

تشير الأدبيات الشعبية، كانت محل حذر من طرف الحكومة التي لم تشأ أن تعكر علاقاتها بالعثمانيين الذين كانوا فعلياً خاضعين لشروط بريطانية مجحفة، ولتوسع بريطاني في أطراف مناطق سيطرتهم، مثل مناطق الخليج العربي التي كانت تُعدّ اسمياً ضمن منطقة النفوذ العثماني، لكنها فعلياً خاضعة بموجب المعاهدات للنفوذ البريطاني.

وبخلاف الخليج والسودان، كانت فلسطين واقعة فعلياً تحت الحكم العثماني الذي كان يرى فيها جزءاً أساسياً من السلطنة لا يمكن التخلي عنه. فتحويل سنجق القدس إلى متصرفية تابعة مباشرة للباب العالي في سنة ١٨٧٤ يعكس التخوف العثماني من تفشي النفوذ الأجنبي في فلسطين، بما في ذلك النفوذ البريطاني.

لكن صعود حركة الباشوات الطورانيين الثلاثة (أنور وطلعت وجمال) إلى السلطة في سنة ١٩١٣، والانطباع العام بأنهم، وخصوصاً أنور، ينظرون نظرة إعجاب إلى ألمانيا، وتربطهم بها علاقات حميمة، أدت إلى البدء بإعادة التفكير في السياسة المتبعة تجاه العثمانيين^٧. وشكّل دخول الدولة العثمانية الحرب العظمى إلى جانب دول المركز (ألمانيا والنمسا - المجر وبلغاريا) القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى السياسة البريطانية تجاه السلطنة، إذ فور دخول هذه الأخيرة الحرب سارعت بريطانيا إلى ضم قبرص، وإعلان مصر دولة مستقلة عن العثمانيين، وتحت حمايتها. وفي هذا السياق، فُتح الباب على مصراعيه نحو إعادة الاعتبار إلى فكرة السيطرة البريطانية على فلسطين في سياق الحرب أو بعدها، وشكّل بروز الحركة الصهيونية المطالبة آنذاك بوطن

العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر حتى بدء الحرب العظمى في سنة ١٩١٤. وفي هذا السياق، فإن تطورات حدثت في حينه أثرت في تلك السياسة بصورة عامة، منها بروز حركات قومية في أوروبا الشرقية العثمانية حظيت بتعاطف بريطاني إلى حد ما، مثل حركة الاستقلال اليوناني والاستقلال الصربي، وإن كانت بريطانيا في الوقت عينه متخوفة من الدور الروسي في دعم هذه الحركات. فقد كان التخوف البريطاني من أطماع روسيا عاملاً مهماً في سياسة بريطانيا القائمة على الحفاظ على السلطنة العثمانية كمعيق للتوسع الروسي، وخصوصاً في أوروبا الشرقية، كما أن العلاقة الروسية - البريطانية في تلك الفترة كانت متشعبة، وتدخل فيها اعتبارات عديدة خارج نطاق العالم العثماني، إذ كان التنافس البريطاني - الروسي على أشده في آسيا الوسطى وفي إيران أيضاً. وبناء عليه، فإن انتصار روسيا على الدولة العثمانية كان من شأنه أن يقوي عدو بريطانيا الروسي، وخصوصاً إذا تمكنت روسيا من السيطرة على المضائق العثمانية، وفرض نفوذها الكامل على البحر الأسود، والتوسع في اتجاه البحر الأبيض المتوسط. ولعل السيطرة البريطانية على قبرص العثمانية في سنة ١٨٧٨ هي الدليل الأوضح على ذلك. وفي الوقت ذاته، لم تكن بريطانيا، وهي الدولة المسيطرة على مصر العثمانية - اسمياً - والسودان، لتسمح بالتوسع الفرنسي الكبير في المتوسط، حتى إن كانت غير معارضة لمصالح فرنسا في سورية الكبرى، وتحديداً في جبل لبنان.

في هذا السياق، يمكن القول إن الرغبة البريطانية في السيطرة على فلسطين، مثلما

إلى أن الوثيقة نوقشت في اجتماعين وزاريين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، ويُعتقد أنها أثرت في عدد من الأعضاء الذين ربما لم يعيروا الموضوع في السابق اهتماماً يُذكر، غير أنها لم تلقَ تعاطفاً من الحكومة التي لم توافق عليها، بينما كان الوزير لويد جورج هو الوحيد المؤيد والمتحمس لها جداً مثلما أشار أسكويث في مذكراته.⁹ وقد أشار صامويل في مذكراته إلى هذه الوثيقة بالقول إن اقتراحه كان أن تؤسس دولة يهودية في فلسطين، مع ضمان حرية الحجاج المسيحيين، ويحدّد أن تضم فرنسا بقية أنحاء سورية، كي يكون للدولة اليهودية جار قوي، أفضل من الجار التركي، بحسب تعبيره.¹⁰

وإلى جانب مذكرة صامويل، نجد في الأوراق البريطانية الرسمية وغير الرسمية في زمن الحرب العالمية الأولى، عدداً من الأدلة المتعلقة بمسألة مستقبل فلسطين وموقعها في التفاهات الدولية، بما فيها اتفاقية سايكس - بيكو، بما يعكس رغبة بريطانية، تبدو واضحة أحياناً، وخجولة أحياناً أخرى، في الاستحواذ على فلسطين. فقد كان موضوع فلسطين حاضراً في نقاشات الوزراء في الحكومة في لندن، والقادة العسكريين البريطانيين في الشرق الأوسط، وخصوصاً في مصر، كما كان جزءاً من المعاهدات أو الالتزامات الثلاثة التي ارتبطت بها بريطانيا خلال الحرب العظمى، وهي: مراسلات شريف مكة الحسين بن علي مع المندوب السامي البريطاني في مصر السير هنري مكماهون خلال الفترة ١٩١٥ - ١٩١٦؛ اتفاقية آسيا الصغرى السرية التي وقّعها مندوباً بريطانيا وفرنسا مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو في سنة ١٩١٦؛ إعلان بلفور في سنة ١٩١٧.

قومي لها في فلسطين، ونشاطها الفاعل في صفوف الطبقة المتنفذة في لندن، عاملين مهمين في تغيير السياسة البريطانية تجاه فلسطين.

دخلت بريطانيا الحرب في عهد حكومة الحزب الليبرالي ورئيس الحكومة هيربرت هنري أسكويث الذي سارع إلى تعديل وزارتي، وقام بضم أعضاء من حزب الاتحاديين المحافظين إلى حكومته. وكان لويد جورج - الذي سيصبح لاحقاً رئيساً للحكومة - وزيراً في تلك الحكومة. وهناك ما يشير إلى أن الموقف البريطاني من فلسطين، ونتيجة ظروف الحرب والتحالفات فيها، لم يبقَ على حاله كما في السابق. فعلى الرغم من أن دخول الدولة العثمانية إلى جانب قوى المركز (أعداء بريطانيا في الحرب) كان يمكن أن يعفي بريطانيا من أي التزامات تجاه الحفاظ على وحدة السلطنة كما كان في السابق، فإن التحالفات الجديدة مع فرنسا وروسيا اللتين كان لهما طموحات تجاه فلسطين وعموم بلاد الشام، أعاقتهما عن طرح رغبتها في الاستحواذ على فلسطين طرْحاً واضحاً ومباشراً، وخصوصاً في عهد حكومة أسكويث الذي كان أكثر حرصاً على إرضاء حلفائه الكبار، من إرضاء حركة لا تمثل الكثير، كالحركة الصهيونية.

إلا إن فلسطين - مثلما تشير وثائق الأرشيف الحكومي البريطاني - أدرجت في جدول أعمال الحكومة في عدة مناسبات، ولعل أولها كان في كانون الثاني/يناير ١٩١٥، بناء على وثيقة تقدم بها هيربرت صامويل وعُرفت بعنوان "مستقبل فلسطين"، والتي دعا فيها إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين.¹¹ وتشير محاضر اجتماعات الحكومة

"سايكس - بيكو"، لأن فلسطين كانت في صلب الاتفاقية من دون أدنى شك. فقد اتفق الطرفان على أن مستقبل فلسطين هو التدويل بمشاركة الأطراف الثلاثة: بريطانيا وروسيا وفرنسا، لكنهما اتفقا على وجود بريطاني مباشر في مناطق معينة من فلسطين. فبحسب رسالة وجهها سايكس إلى إدوارد غراي، وزير الخارجية آنذاك، مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦، أوضح سايكس أن بريطانيا ستُمنح ميناءي كل من حيفا وعكا، وستضمن إمدادات المياه إلى فلسطين من نهري دجلة والفرات اللذين كان من المخطط أن يقعا تحت سيطرة بريطانيا، بعد الحرب بموجب الاتفاقية. وكان موقف سايكس آنذاك في الأغلب يستند إلى رغبات مرؤوسه وزير الخارجية غراي، ورئيس الحكومة أسكويث، أكثر من كونه موقفاً شخصياً له. وبعد شهر من مفاوضاته مع بيكو، تبنى سايكس وجهة النظر الصهيونية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين كلها. فهو - بحسب ما وصفه جيفري لويس في كتابه عن وايزمان وبلفور - "لم يكن سريع البديهة فقط، بل إنه سرعان ما كان يغير رأيه أيضاً، ومن دون أي حرج، حتى حين يتعارض رأيه الجديد تعارضاً تاماً مع آرائه السابقة".^{١٤} وتشير وثيقة سرية عن اجتماع للحكومة البريطانية من أجل مناقشة "إعلان بلفور"، إلى دور سايكس في إصدار هذا الإعلان:

لقد بدأ الأمر أولاً بمبادرة من السير مارك سايكس في بداية سنة ١٩١٦، والذي أخذ على عاتقه، كدارس للسياسات اليهودية في الشرق الأدنى، الاجتماع بكل من الدكتور غاستر^{١٥} والسير

ولئن كانت فلسطين - بحسب فهم الشريف حسين في اتفاهه مع مكماهون - ستقع ضمن الدولة العربية الموعودة، فإن الفهم البريطاني للاتفاقية كان انتقائياً، ولم يعكس بوضوح رغبة بريطانيا في السيطرة على فلسطين. فكلما رونالد ستورز الوارده في مذكراته تصرّح بأن "رسائل الحسين كتبت بخط يد وبلغه 'غامضة' وإنشائية صعبة، تمزج نقاء لغة الحجاز بمصطلحات وتعبيرات تركية" يصعب فهمها فهماً دقيقاً.^{١١} علاوة على ذلك، يشير موقف الحكومة - حكومة لويد جورج لاحقاً - إلى أنها في عرف الحكومة لم تكن اتفاقية، وإنما مجرد مراسلات وتفاهات غير ملزمة. فبحسب وثيقة لمكتب الاستخبارات السياسية في وزارة الخارجية، مؤرخة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، فإن "التزاماتنا تجاه الملك حسين لم تدخل ضمن أي عقد أو اتفاقية موقّعة، وهي غير معترف بها من كلا الطرفين. ولهذا، فإنها تختلف عن تلك الموجهة إلى روسيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبعض الحكام المستقلين العرب مثل الإدريسي وابن سعود".^{١٢} وهذا يتناقض مع فهم الشريف حسين للاتفاقية، بل مع وثيقة بريطانية أخرى من المكتب ذاته الذي أصدر التقرير السابق، وهي ملاحظة أرسلت في سنة ١٩١٩، إلى الوفد البريطاني لمؤتمر السلام في فرساي، والتي تقول إنه "فيما يتعلق بفلسطين، فإن حكومة جلالة الملك ملتزمة - عبر رسالة السير هنري مكماهون إلى الشريف المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٥ - بإدخالها [أي فلسطين] ضمن حدود الاستقلال العربي".^{١٣}

ولئن كان الموقف البريطاني مراوفاً في هذه المسألة، فإنه لم يكن كذلك في اتفاقية

هربرت صامويل، في حين أن حاييم وايزمان لم يكن معروفاً آنذاك. وحصل سايكس على معلومات استخباراتية من الجنرال مكدونو،^{١٦} كون أكثر المعلومات الاستخباراتية المتوفرة عن فلسطين التركية آنذاك جاءت من متحمسين يهود مؤيدين لبريطانيا. وقد تابع السير رونالد غراهام^{١٧} الموضوع مع الروس والأوروبيين الشرقيين، بينما حصلنا على تمثيل [ربما المقصود هو الدعم] في أوائل سنة ١٩١٧ من أميركا.^{١٨}

ومع سقوط حكومة أسكويث في أواخر سنة ١٩١٦، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة لويد جورج، أصبحت سياسة بريطانيا تجاه فلسطين أشد تعاطفاً مع المطالب الصهيونية. وأدى كشف روسيا في سنة ١٩١٧ عن اتفاقية "سايكس - بيكو" التي عدتها حكومة لينين اتفاقية استعمارية، إلى القضاء على هذه الاتفاقية، على الأقل في وضعها الأولي، وإن كانت روح الاتفاقية ستستمر وتثبت لاحقاً عبر اتفاقية "سان ريمو" في سنة ١٩٢٠. وقد أعادت الحكومة الجديدة الاعتبار إلى الفكرة الصهيونية، والتي كان رئيس الحكومة ذاته من أشد المتحمسين لها، وكذلك وزير الخارجية اللورد بلفور. وذكر رونالد ستورز حاكم القدس البريطاني لاحقاً في مذكراته أنه "حتى ظهور مارك سايكس في القاهرة في سنة ١٩١٦، لم يكن لدينا إلا معلومات فضفاضة عن مفاوضات سايكس وبيكو بشأن التقسيم الثلاثي للمناطق غير التركية في الدولة العثمانية، بين فرنسا وروسيا وإنجلترا، والذي ألغي لاحقاً وأصبح معلوماً للملأ بعد سقوط روسيا. كما لم يكن

لدينا معلومات كافية عن العمليات الهندية في العراق، والتشجيع الهندي لابن سعود،^{١٩} الأمر الذي يشير إلى تحول في السياسة البريطانية في المنطقة يتمثل في دعم ابن سعود منافس الشريف حسين للدود في جزيرة العرب. أمّا فيما يتعلق بفلسطين، فقد كانت الاتصالات والاجتماعات مكثفة في سنة ١٩١٧ بين لويد جورج وبلفور والزعيم الصهيوني حاييم وايزمان، وكانت نتيجتها إصدار إعلان بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة ذاتها، والذي تضمن بوضوح المباركة البريطانية لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين. كانت صهيونية لويد جورج وأرثر بلفور، ودهاء وايزمان، من العوامل المهمة في استصدار الإعلان، لكن الرغبة في دفع الولايات المتحدة إلى الدخول في الحرب في الأشهر الأولى من سنة ١٩١٧ كانت سبباً آخر؛ إذ اعتقد الساسة البريطانيون أن ثقل اليهود في الولايات المتحدة ربما يكون عاملاً مساعداً في الضغط على الرئيس ويلسون لدخول الحرب، وهو الأمر نفسه فيما يتعلق بروسيا، فقد كان هناك اعتقاد لدى الساسة البريطانيين أن لليهود دوراً أساسياً في الثورة الروسية، وأن استصدار إعلان بلفور يستطيع أن يقنعهم بالضغط على الدولة الروسية للبقاء في الحرب، وذلك في إثر "ثورة شباط/فبراير ١٩١٧"، أو للعودة إلى الحرب بعد "ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧". إذ تشير وثيقة سرية للحكومة (٢٤ نيسان/أبريل ١٩١٧) إلى أن "السيد هاملتون اقترح أن ترسل بعثة صهيونية إلى روسيا لأهداف دعائية (propaganda purposes)"، وأنه "من الواضح في هذه المرحلة أن حكومة جلاله

على بلاد الشام ولو بالتدرّج، وليس لفرنسا أي دور في ذلك؛ كان انسحاب روسيا من اتفاقية "سايكس - بيكو"، ولو نظرياً، سيعزز من مطالبة فرنسا بحصة أكبر في فلسطين، و"إعلان بلفور" هو الأداة لقطع الطريق دون تحقيق ذلك، ففلسطين ستصبح بريطانية ولو تحت ذريعة بناء الوطن القومي اليهودي فيها. وقد أشار إلى مثل ذلك رونالد ستورز في مذكراته عندما قال:

إن إدارة مناطق العدو المحتلة كانت طبعاً إجراءً مؤقتاً، والإعلان الأول للجنرال اللنبي الذي كتب مسودته سايكس [....]، أعلن خضوع القدس لقوانين الطوارئ [....]. لم نكن نعلم ما هو مصير فلسطين المحتم، مع أن إعلان بلفور قلل من إمكان استيعاب سورية الفرنسية لها حتى لو أصبحت القدس دولية. وكما ورد في اتفاقيات سايكس مع بيكو، فإن فلسطين كانت ستكون دولية باستثناء حيفا وعكا البريطانيتين، والجليل الأعلى الفرنسي، غير أن هذه الاتفاقيات هي في طريقها إلى الإلغاء عبر خروج روسيا من الاتفاق.^{٢٢}

وما إن سيطرت القوات البريطانية على فلسطين في أواخر سنة ١٩١٧، والأشهر الأولى من سنة ١٩١٨، حتى أصبح من المسلّم به أن الشق المتعلق بفلسطين في اتفاقية "سايكس - بيكو" أمسى من دون معنى بالنسبة إلى الحكومة البريطانية، ولا سيما أن موقف الولايات المتحدة، مثلما تشير وثيقة اجتماع الحكومة المشار إليها، كان متعاطفاً

الملك كانت قلقة حيال إمكان انسحاب روسيا من الحلف.^{٢٠} إلا أن عاملاً آخر أثر في تسريع قرار الحكومة دعم المطالب الصهيونية في فلسطين، وهو - مثلما تشير وثائق اجتماعات الحكومة - كان سببه وصول معلومات عن أن الصهيونيين كانوا على اتصال بألمانيا والدولة العثمانية بشأن الموضوع ذاته. ففي الوثيقة السرية المشار إليها، ورد النص التالي:

في بداية تشرين الأول/أكتوبر [من سنة ١٩١٧] وصلت أدلة إلى وزارة الخارجية، فحواها أن الألمان كانوا يحاولون أن يستغلوا الطموحات الصهيونية لمصلحتهم. فقد وصلت برقية من القنصل البريطاني في بيرن (في سويسرا) مؤرخة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، تشير إلى أن اجتماعاً عُقد في برلين، بين فون كولمان وجمال باشا وشخصية قيادية صهيونية لمناقشة مسألة فلسطين. ويشير التقرير إلى أن وعوداً أعطيت لليهود بهدف تعاونهم في قروض حرب جديدة.^{٢١}

كان تغير موقف الحكومة تجاه الصهيونية، وإدارة الظهر لاتفاقية "سايكس - بيكو" بشأن فلسطين، نتاج تغيرات في التوازنات العسكرية على الأرض: قامت ثورة الشريف حسين العربية في سنة ١٩١٧، ودخلت قواته غزة مع القوات الإنجليزية القادمة من مصر، وبدأت السيطرة العثمانية في الانهيار في فلسطين؛ كانت بريطانيا وحدها - مع حلفائها الهاشميين - قد بدأت في السيطرة

غير راغبة في الاحتلال المباشر لفلسطين. كما أن الاتفاقية ذاتها عُدَّت ملغاة عملياً بعد سقوط حكومة أسكويث وخروج روسيا من الحرب، وهذه الاتفاقية الملغاة لم تحدد مستقبل الشرق الأوسط العثماني الذي سيتحدد بالتفصيل في اتفاقية "سان ريمو" في سنة ١٩٢٠، والتي تم بموجبها تقسيم الأراضي العربية التي كانت عثمانية قبل الحرب العظمى، بين فرنسا وبريطانيا. علاوة على ذلك، غدا "إعلان بلفور" جزءاً من المسؤولية البريطانية التي منحتها عصبة الأمم حق الانتداب في فلسطين لتنفيذ هذا الوعد، وسيعيّن هربرت صامويل الذي سبق الجميع بتقديم اقتراحه دولة يهودية في فلسطين، مثلما ورد سابقاً، أول مندوب سام بريطاني في فلسطين. ■

مع وثيقة بلفور: "إن الرئيس ويلسون كان متعاطفاً جداً مع مشروع الوعد، أمّا السيد مونتيجيو سكرتير الحكومة للهند آنذاك فنناقش ضد المشروع، بينما اعترض اللورد كرازون على أسس عملية، مشيراً إلى أن ضمان حقوق اليهود الموجودين في فلسطين المدنية والدينية، تشكل سياسة أفضل من مشروع هجرة على نطاق واسع." وتضيف الوثيقة أنه "استناداً إلى الوعد، تمكّننا من تجنيد كتائب أجنبية من يهود نيويورك، بموافقة الحكومة الأميركية".^{٢٣}

خاتمة

من الواضح أن الموقف البريطاني من فلسطين في اتفاقية "سايكس - بيكو" كان موقفاً عابراً، ولم يعنِ قط أن بريطانيا كانت

المصادر

- ١ للتوسع في قضية حرب القرم انظر: ألكزاندر شولش، "تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦-١٨٨٢: دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي"، ترجمة كامل جميل العسلي (عمّان: الجامعة الأردنية، ط ٢ منقحة، ١٩٩٣)، ص ٨٤.
- ٢ انظر: Reinhold Rohricht, *Bibliotheca Geographica Palestinae* (London: John Trotter Reprints, 1989). وهذه الببليوغرافيا الهائلة تزودنا بأسماء كتب عن فلسطين منها قرابة ٣٠٠٠ عنوان لكتب نشرت في القرن التاسع عشر.
- ٣ على سبيل المثال، انظر: Issam Nassar, *European Portrayals of Jerusalem: Religious Fascinations and Colonialist Imaginations* (Lewiston, New York: The Edwin Mellen Press, 2006); Naomi Shepherd, *The Zealous Intruders: The Western Rediscovery of Palestine* (San Francisco: Harper & Row Publishers, 1988).
- ٤ Charles Warren, "The Land of Promise; Or Turkey's Guarantee", in Ronald

- Sanders, *The High Walls of Jerusalem: A History of the Balfour Declaration and the Birth of the British Mandate for Palestine* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1st edition, 1984), p. 12.
- Barbara W. Tuchman, *Bible and Sword: England and Palestine from the Bronze Age to Balfour* (New York: Ballantine Books, 1956), p. 3. ٥
- Benjamin Disraeli, *Alroy: The Prince of The Captivity*, first published in 1833, reprinted electronically by The University of Adelaide Library in South Australia, 2014, <https://ebooks.adelaide.edu.au/d/disraeli/benjamin/alroy/> ٦
- للتوسع في هذا الموضوع، انظر: عصام نصار، "القدس تحت حكم تركيا الفتاة: دراسة على ضوء المصادر المحلية"، "حوليات القدس"، العدد ١٢ (شتاء ٢٠١١)، ص ٧ - ١٥. ٧
- وثيقة رقم CAB 37123-43 من الأرشيف الوطني البريطاني. ٨
- The Earl of Oxford and Asquith [Herbert Henry Asquith], *Memories and Reflections, 1852-1927* (London: Cassell & Co., 1928), Vol. II, p. 59. ٩
- Herbert Louis Samuel, *Grooves of Change: A Book Of Memoirs* (Indianapolis and New York: Bobbs-Merrill Company, 1946), pp. 172-175. ١٠
- Ronald Storrs, *The Memoirs of Sir Ronald Storrs* (New York: G.P. Putnam's sons, 1937), p. 168. ١١
- وثيقة سرية رقم CAB 24/68/86 من الأرشيف الوطني البريطاني. ١٢
- William M. Mathew, "McMahon, Sykes, Balfour: Contradictions and Concealments in British Palestine Policy, 1915-1917", The Balfour Project online, <http://www.balfourproject.org/mcmahon-sykes-balfour-contradictions-and-concealments-in-british-palestine-policy1915-1917/> ١٣
- Geoffrey Lewis, *Balfour and Weizmann: The Zionist, the Zealot and the Emergence of Israel* (London: Bloomsbury Academic, 2009), p. 102. ١٤
- غاستر هو في الغالب موسى غاستر (Moses Gaster) الذي كان مهاجراً يهودياً من رومانيا إلى بريطانيا. ولم تذكر الوثيقة الاسم الأول. ١٥
- هو السير جورج مكدونو (George McDonogh) مدير الاستخبارات العسكرية خلال الحرب العظمى. ١٦
- كان رونالد غراهام السفير البريطاني في إيطاليا آنذاك. ١٧
- وثيقة اجتماع الحكومة البريطانية بشأن إعلان بلفور في كانون الثاني/يناير ١٩٢٣، وثيقة رقم CP 60-23 المصنفة في الأرشيف الوطني CAB/24/158، والمشار إليها أنها سرية. ١٨
- Storrs, op.cit., p. 168. ١٩
- وثيقة اجتماع الحكومة البريطانية بشأن إعلان بلفور... مصدر سبق ذكره. ٢٠
- المصدر نفسه. ٢١
- والمقصود بالجملة الأخيرة أن الصهيونيين سيسهلون إمكان حصول ألمانيا على قرض من الأغنياء اليهود، وقد يكون المقصود هو عائلة روتشيلد. ٢٢
- Storrs, op.cit., p. 311. ٢٣
- وثيقة اجتماع الحكومة البريطانية بشأن إعلان بلفور، مصدر سبق ذكره.